The Evolution Of Russian Military Doctrine In The Post-Cold War Period

Dr. Isam Ismail *
Dr Rami Kasser Layka **
Ahmad Zaki Abo Alabed***

(Received 20 / 2 / 2023. Accepted 9 / 5 / 2023)

□ ABSTRACT □

The Military Doctrine of the Russian Federation is one of the basic strategic planning documents in the Russian Federation and constitutes a system of views and points of view officially approved by the state in preparation for the protection and armed defense of the Russian Federation.

This research aims to study the general outlines of the documents of the Russian military doctrine in the post-Cold War phase, and to identify its most important developments, in addition to comparing these documents to find out the change in their content and to diagnose the nature of the actual and potential military threats and the nature of the future war in which Russia could be involved. Federal.

The research reached a set of results, the most important of which are:

1. The various Russian military doctrine documents, since the collapse of the Soviet Union, have expressed the reality of governance in Russia, the position of this country in the international system, its view of itself and its future, and the movement of other countries that compete with it in the international arena.
2. By comparing the documents of the Russian military doctrine issued since 2000 up to the document of 2021, it becomes clear that there is a shift in Russia's military thought and this shift coincided with the change of ruling elites since the beginning of the twenty-first century with the arrival of new ruling elites with visions and aspirations based on the need to restore Russia to its global standing.
3. Each military doctrine differed from the other in terms of content, by defining the sources of danger to the state, the forms of these dangers and threats, as well as in terms of the spiritual aspect of strategy, and what appears in it of the level of the state's self-confidence and its ability to serve the goals set in the strategic planning for national security.
4. The common denominator among the documents of the Russian military doctrine that Russia has applied since 2009 until now is its growing sense of existential danger from the expansion and approach of NATO to Russian territory.

Keywords: Russian military doctrine, strategy, national security, geopolitics.

Copyright **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

*Professor, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

**Assistant Professor in the Department of Economics and Planning, International Relations, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria .rami.layka@tishreen.edu.sy

***Postgraduate Student, Department Of Economics And Planning, Major In International Relations, Faculty Of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

تطور العقيدة العسكرية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة

الدكتور عصام اسماعيل*

الدكتور رامي كاسر لايقة**

أحمد زكي أبو العبد***

(تاريخ الإيداع 20 / 2 / 2023. قُبِل للنشر في 9 / 5 / 2023)

□ ملخّص □

العقيدة العسكرية لروسيا الاتحادية هي واحدة من وثائق التخطيط الإستراتيجي الأساسي في روسيا الاتحادية وتشكل نظاماً من الآراء ووجهات النظر المعتمدة رسمياً من قبل الدولة في التحضير للحماية والدفاع المسلح عن روسيا الاتحادية.

يهدف هذا البحث إلى دراسة الخطوط العامة لوثائق العقيدة العسكرية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، والتعرف على أهم تطوراتها، إضافة إلى المقارنة بين هذه الوثائق لمعرفة التغيير الحاصل في مضمونها وتشخيص طبيعة التهديدات العسكرية الفعلية والمحتملة وطبيعة الحرب المستقبلية التي يمكن أن تنخرط فيها روسيا الاتحادية.

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1. عبرت وثائق العقيدة العسكرية الروسية المتعددة، منذ انهيار الاتحاد السوفييتي، عن واقع الحكم في روسيا، وعن موقع هذه الدولة في النظام الدولي، وعن نظرتها إلى نفسها وإلى مستقبلها، وإلى حركة الدول الأخرى التي تتنافس معها في الساحة الدولية.

2. من خلال مقارنة وثائق العقيدة العسكرية الروسية الصادرة منذ عام 2000 وصولاً إلى وثيقة 2021، يتضح أن هناك تحولاً في الفكر العسكري لروسيا وهذا التحول تزامن مع تغير النخب الحاكمة منذ مطلع القرن الحادي والعشرين بوصول نخب حاكمة جديدة لها رؤى وتطلعات تقوم على ضرورة استعادة روسيا لمكانتها العالمية.

3. تباينت كل عقيدة عسكرية عن الأخرى من ناحية المضمون، من خلال تحديد مصادر الخطر على الدولة، وأشكال هذه المخاطر والتهديدات، كما من ناحية روحية الإستراتيجية، وما يظهر فيها من مستوى ثقة الدولة بنفسها وبقدرتها على خدمة الأهداف المرسومة في التخطيط الإستراتيجي للأمن القومي .

4. إن القاسم المشترك بين وثائق العقيدة العسكرية الروسية التي تطبقها روسيا منذ 2009 وحتى الآن هو شعورها المتزايد بالخطر الوجودي من توسعة واقتراب حلف الناتو من الأراضي الروسية.

الكلمات المفتاحية: العقيدة العسكرية الروسية، الإستراتيجية، الأمن القومي، الجيوبوليتيك.

حقوق النشر : مجلة جامعة تشرين- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

* **أستاذ، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.**

** **مدرس , قسم الاقتصاد والتخطيط، اختصاص علاقات دولية، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.**
rami.layka@tishreen.edu.sy

*** **طالب دكتوراه، قسم الاقتصاد والتخطيط، اختصاص علاقات دولية، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.**

مقدمة:

ثمة مفهوم محوري في كل المجالات والخطط والعسكرية وفي كل الدول –بما فيها روسيا– يسمى بالعقيدة العسكرية. تصوغ وثيقة العقيدة العسكرية الروسية التهديدات العسكرية الخارجية والداخلية للبلاد مع الهيئات والمنظمات الدولية على المدى الطويل. وتكشف أيضًا عن طبيعة النزاعات العسكرية، التي قد تكون الدولة مرتبطة بها. وبعد تفكك الاتحاد السوفييتي، برزت الحاجة إلى ظهور عقيدة عسكرية روسية جديدة لمواءمة أطر من تغيرات في موازين القوى الإقليمية والدولية، حدث ذلك بالتزامن مع تصاعد أخطار توسع حلف الناتو وزحفه على مقربة مباشرة من الحدود الروسية.

مشكلة البحث:

بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، كان من المنطق أن تتغير العقيدة العسكرية الروسية، بسبب تغير الظروف الموضوعية والبيئة الإستراتيجية المحيطة بروسيا.

فقد اكتسبت الإستراتيجية العسكرية الروسية بعد الحرب الباردة زخماً تصاعدياً ، وخاصة مع وصول الرئيس بوتين للسلطة، إذ أبدى الأخير اهتماماً كبيراً بصياغة عقيدة عسكرية جديدة للتعامل مع التحديات المواجهة لروسيا الاتحادية في البيئة الإستراتيجية الدولية، وبخاصة في ما يتعلق بتصاعد حدة التوتر مع الولايات المتحدة الأميركية والغرب بشأن العديد من القضايا. تتمحور مشكلة البحث حول السؤال الآتي:

ما هو التطور الحاصل في مضمون وثائق العقيدة العسكرية الروسية؟ وكيف انعكس على الأداء الإستراتيجي لروسيا؟

أهمية البحث و أهدافه:

يكتسي البحث أهميته كونه مرتبط بأحد أهم الموضوعات التي تعني بالدراسات الأمنية والإستراتيجية ، فللعقيدة العسكرية الروسية أثر كبير في توجيه عمل القوات المسلحة باتجاه تحقيق الأهداف الإستراتيجية الروسية، هي المحرك الأساس لهذه الإستراتيجية.

أهداف البحث:

1. تحديد مفهوم العقيدة العسكرية.
2. دراسة تطور العقيدة العسكرية الروسية.
3. مقارنة وثائق العقيدة العسكرية الروسية الصادرة منذ نهاية الحرب الباردة وحتى عام 2021.

فرضيات البحث:

1. هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين تغير النخب الحاكمة في روسيا وتغير العقيدة العسكرية الروسية.
2. هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين تطور المخاطر والتهديدات التي تواجه روسيا وتغير العقيدة العسكرية الروسية.

مناهج البحث:

المنهج التاريخي: بغية الكشف عن تطور العقيدة العسكرية الروسية منذ نهاية الحرب الباردة وحتى عام2021.

المنهج المقارن: من خلال مقارنة وثائق العقيدة العسكرية الروسية، وتحديد نقاط الاختلاف فيما بينها.

المنهج الوصفي: من خلال دراسة العقيدة العسكرية الروسية وبيان أهم ملامحها.

حدود البحث:

الحدود الزمانية: من عام 1993 حتى عام 2021

الحدود المكانية: روسيا الاتحادية.

النتائج والمناقشة:

1. مفهوم العقيدة العسكرية:

العقيدة العسكرية مصطلح مألوف في تاريخ الجيوش ولاسيما لدى العسكريين المحترفين. عرفت العقيدة في معاجم اللغة العربية بما عقد عليه القلب والضمير، ويدين به الإنسان مع ملاحظة أن هذا التعريف لا يقتصر على العسكريين في المقام الأول، وإنما يشمل مختلف العقائد، وفي مقدمتها العقيدة الدينية. المذهب هي المرادف لكلمة العقيدة في قواميس اللغة، ولكن المذاهب عربياً هي جزء من العقيدة، والمذاهب عموماً في الفهم الشائع هي منهج لفهم تعاليم معينة، وكلمة مذهب على صعيد العلم العسكري انتشرت خلال الحرب العالمية الثانية، والبعض استخدم مصطلح النهج العسكري وأطلق مصطلح العقيدة العسكرية بشكل عام للدلالة على المستوى الإستراتيجي، وهي الإطار لجميع مستويات العقيدة العسكرية، ولزيادة توضيح هذا الاطار الغامض والتمييز بين مستويات العقيدة، فقد تم استخدام مصطلحات أخرى مثل العقيدة القتالية (Fighting Doctrine) للدلالة على المستوى العملياتي من العقيدة العسكرية، عقيدة القتال (Combat) للإشارة إلى المستوى التعبوي.[1]

العقيدة العسكرية اصطلاحاً: للعقيدة العسكرية العديد من التعاريف، وعلى الرغم أن جميع هذه التعاريف تشترك بالأساس بذات الفكرة العامة والمتمثلة بأن العقيدة العسكرية ما هي إلا السياسة العسكرية العامة للدولة، إلا أن هنالك اختلافات في الرؤى حول سعة نطاق العقيدة العسكرية ومن هذه التعاريف ما يأتي:

– ورد في الموسوعة العسكرية السوفييتية تعريف للعقيدة العسكرية بكونها: "نظام من وجهات النظر التي تتبناها الدولة خلال فترة زمنية معينة، منطلقا من الأمور الجوهرية، الأهداف وطبيعة حرب ما قادمة، أيضاً تحضير البلاد والقوات العسكرية لهذه الحرب ووضع الوسائل الممكنة".

أما الولايات المتحدة الأميركية فتعرف العقيدة أو المذهب بكونها: "الدليل من أجل قيادة الحروب والعمليات الأخرى غير الحروب".[2]

– تعرف على أنها(كافة الأفكار والآراء والمفاهيم والتعاليم التي تخص العلم العسكري وفن الحرب والتي تطبقها القوات المسلحة باستمرار سلماً أو حرباً بشكل أساليب أو تعاليم وفنون المناورة الميدانية والعملياتية لتأمين المستوى المطلوب من هذه القوات، أي اعدادها وتدريبها وجعلها قادرة على مجابهة الظروف والأخطار وتحقيق النصر العسكري عند اشراكها بأي صراع مسلح.[3]

– وعرفت كذلك على أنها رؤية القيادة السياسية لما ينبغي أن تكون عليه قواتها المسلحة في مجال البناء والجاهزية القتالية.[4]

– عرفها اللواء محفوظ بأنها: " النظرية العلمية أو الفلسفية، وهي السياسة العسكرية للدولة المعبرة عن وجهات النظر الرسمية لها، والمتعلقة بالمسائل والقواعد الأساسية للصراع المسلح، والمتضمنة لطبيعة الحرب من وجهة نظرها، وطرق إدارتها، والأسس الجوهرية لإعداد البلاد، والقوات المسلحة لها.[5]

– عرفها اللواء سويد بأنها: " السياسة العسكرية العامة، التي تنتهجها دولة، أو أمة ما في إطار المبادئ الأساسية المتعلقة بشؤون الحرب، وغاياتها، وطرق إدارتها، وإعداد البلاد لها؛ بهدف تحقيق غايات عقيدية أو سياسية.[6]

– في حين تعرف على أنها السياسة العسكرية المرسومة والتي تعبر عن وجهات النظر الرسمية فيما يتصل بالمسائل والقواعد الأساسية للصراع المسلح وما يتعلق بطبيعة الحرب وغايتها(ومن وجهة نظرها أي من وجهة النظر السياسية) وطرق إدارتها والأسس الجوهرية لإعداد البلاد والقوات المسلحة للحرب.[7]

– وتعرف العقيدة العسكرية من حيث علاقتها بالنخبة الحاكمة بأنها، مجموعة الأوامر والمفاهيم والتعاليم التي تتبناها النخبة السياسية الحاكمة التي تمثل وجهة نظرها الرسمية في كل ما يتعلق بأمور الصراع المسلح، وتعتبر ظل السياسة في الميدان لتسترشد بها القوات المسلحة سلماً وحرباً لتحقيق المهمات الوطنية والقومية التي حددتها السياسة العليا أو الإستراتيجية القومية.[8]

– والعقيدة العسكرية أيضاً هي النهج العسكري المحدد للقوات المسلحة وهو مشتق من النهج السياسي أو السياسة المرسومة للدولة والعقيدة العسكرية هي مجموعة النظريات والأفكار التي تشكل العقيدة القتالية للجيش، وهي تعبر عن وجهة النظر الرسمية للدولة فيما يتعلق بالنزاعات المسلحة، وتشمل كل ما يتعلق بطبيعة الحرب وغاياتها وطرق إدارتها والأسس الجوهرية لإعداد البلاد والقوات المسلحة للحرب.

وعلى ضوء ما تقدم فإن العقيدة العسكرية لأية دولة أو تنظيم مسلح تقوم بصياغتها القيادة السياسية والعسكرية العليا بالاستناد إلى قدراتها العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالإضافة إلى العقيدة الفكرية لتلك الدولة.

والعقيدة العسكرية تأخذ طريقها للتطبيق بدءاً من كونها مجموعة القوانين والمبادئ والنظريات والتي تدرس لقادة ورجال الجيش، ويتم التدريب عليها في وقت السلم لتطبيقها في الحرب، وتعد الحرب بمثابة بودقة الاختيار لسلامة العقيدة العسكرية ونظرياتها، حيث أصبح من المعروف أنه بانتهاء الحروب، يشرع كل طرف في استخلاص الدروس المستفادة وإدخال مايلزم في تطوير وتعديل عقيدته العسكرية.[9]

ومع ذلك مازال البعض يرى بالعقيدة العسكرية مكوناً تجميعياً لمجموعة من المضامين الإستراتيجية، التي تعد بمجملها أسساً وشروط الأداء العسكري، فمنهم من يرى أن العقيدة تمثل صهراً للأهداف السياسية، بغية معرفة ما يقتضي تحقيقه بالقوات المشتركة عند الضرورة، ولتقييم العدد التقليدي المحتمل، ولطبيعة الحرب المقبلة بأنماطها المختلفة حيث الحرب التقليدية المحدودة أو الشاملة، تحت تهديد استخدام الأسلحة النووية، حرب غير نظامية تجاه عصابات تهدد الأمن الداخلي، الحرب الباردة وأداتها الحرب النفسية، وكذلك صهراً للخيارات الإستراتيجية لاستخدام القوات المشتركة والافتراضات التفاؤلية منها والتشاؤمية، ولتأثيرات ساحة الحرب المقبلة، ولبناء وإعداد القوات المشتركة، وللتحديات المالية والاقتصادية ولتجهيز السلاح والتصنيع الحربي، فضلاً عن منظومة القيادة والسيطرة على القوات المشتركة.[10]

– التعريف الأكثر اختصاراً هو أنها فن وعلم إعداد واستخدام القوات المسلحة للدولة لغرض تأمين وتنظيم وإدارة الصراع المسلح لتحقيق العقيدة السياسية للدولة.

2. مكونات العقيدة العسكرية:

تتألف العقيدة العسكرية من مكونين أساسيين: [1]

أ. مكونات ذات طابع سياسي: وهي مجموع المبادئ ذات الصبغة السياسية التي تعالج المسائل المتعلقة بالصراع المسلح (العقيدة الأساسية)، والتطور العسكري ككل، وهي تشكل الأساس السياسي للعقيدة، ولعل من أبرز مضامينها: نظرة الدولة لطبيعة الصراع المسلح، وكيفية الاستجابة العسكرية للتهديد، ومتطلبات البناء العسكري المستندة إلى الأهداف التي حددتها الدولة، وكذلك التحالفات العالمية والإقليمية للدولة، فضلاً عن عن نظرة الدولة لاستخدام

أسلحة الدمار الشامل،، وكيفية الاستجابة لمصالح الدولة الحيوية والمهمة والثانوية، ثم كيفية إعداد موارد الدولة المختلفة للحرب.

ب. مكونات ذات طابع عسكري: وهي مجموع المبادئ ذات الصفة العسكرية الخاصة التي تعالج المسائل المتعلقة بإعداد واستخدام القوات المسلحة في الحرب (العقيدة البيئية والتنظيمية)، ومن أبرز مضامينها: طرق استخدام القوات المسلحة بأنواعها المختلفة(البرية، البحرية، والجوية) في الحرب، والمحاور الأساسية لبناء القوات المسلحة، وسياسات التزويد بالأسلحة والأعتدة الحربية، وطبيعة الإستراتيجية العسكرية للحرب القادمة، وكيفية توظيف القوات المسلحة في العمليات المشتركة، مع التدقيق في إجراءات القيادة والسيطرة في المستويات المختلفة، فضلاً عن إجراءات صنع القرارات العسكرية على مختلف المستويات، والتدريب والمحافظة على الكفاءة القتالية، ثم بناء وتطوير وتنظيم القوات المسلحة، وطرق وأساليب خوض الحرب.

وعليه فإن مكوني العقيدة العسكرية مرتبطان ارتباطاً وثيقاً فيما بينهما، لاسيما اذا علمنا أنها علاقة تأثير وتأثر، إذ يتضح ذلك عن طريق ضرورة وجود التطابق بين الأهداف السياسية التي تتوخاها الدولة من خوض الحرب وبين الإمكانيات القتالية لقواتها المسلحة، والطرق (الأساليب) التي ستستخدم في خوض الحرب، ولكن الأحكام التي تندرج ضمن إطار المكون السياسي للعقيدة العسكرية هي أقل تعرضاً للتغيير، اذ تتمتع بالثبات والاستقرار لفترة طويلة نسبياً بعكس الأحكام التي تنتمي إلى المكون العسكري فهي بحكم ارتباطها بدرجة كبيرة بتطور وسائط خوض الحرب تتبدل بوتائر أكبر من أحكام المكون السياسي للعقيدة العسكرية.

3. أهمية العقيدة العسكرية:

لا يمكن لأي دولة أن تستخدم قدراتها العسكرية بوصفها قوة وطنية حاسمة لتحقيق أهدافها ومصالحها دون الاستناد إلى عقيدة عسكرية واضحة وفعالة، وذلك للأدوار المهمة التي تقدمها العقيدة العسكرية لتوجيه النشاطات والأعمال العسكرية على المستويات المختلفة، والتي تصب في مصلحة تحقيق الإستراتيجية الشاملة، وتعد بمثابة الأساس الذي تقوم عليه هذه الإستراتيجية إذ إن العقيدة العسكرية تستند إلى مجموعة من المبادئ والقواعد الإستراتيجية التي نستطيع هنا أن نؤشرها بالآتي:

أ. العقيدة العسكرية هي الموجه الرئيس لإعداد وبناء وتطوير القوات المسلحة وتجهيزها واستخدامها لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية.

ب. العقيدة العسكرية بمثابة الركيزة الأساسية لتنظيم وتدريب القوات المسلحة على المستويات المختلفة.

ج. العقيدة العسكرية هي المنطلق الأساسي لأية عملية عسكرية تقوم بها القوات المسلحة مهما كان نوعها وحجمها.

د. العقيدة العسكرية تمثل القاعدة الأساسية لتوحيد جميع مفاهيم العسكريين تجاه استخدام القوات المسلحة، وهي الدليل الموحد لجميع الأعمال والنشاطات العسكرية على جميع مستويات الدولة المختلفة.

وعليه نجد أن العقيدة العسكرية هي المرشد والموجه لفن الحرب بجوانبه كافة الإستراتيجية والعملياتية والتعبوية "التكتيكية" وهي تعتمد على الفكر والنظرية السياسية للدولة المستقاة من الدستور ونظرية الحزب الحاكم وعلى العلم العسكري وعلى التحليل التاريخي العميق لسير الأعمال الحربية الذي تستلهم منه الدروس من أجل بناء النظرية الحديثة الملائمة لاستخدام القوات المسلحة لإدارة الصراع المسلح بما يضمن تحقيق الأهداف السياسية للدولة.

والعقيدة العسكرية هي ظل القيادة السياسية في الميدان التي تتبناها الدولة للتعبير عن فكرها وأهدافها السياسية ووجهة نظرها في كل ما له علاقة بفلسفة الحرب والحرب التي يحتمل أن تخوضها وهي معبرة عن النظرة المستقبلية لما ينبغي

أن بكون عليه أمنها القومي. وهي تحدد بشكل واضح كل ما يتعلق بإعداد الدولة للحرب وترسم الصورة العامة لما ينبغي أن تكون عليه الإستراتيجية العسكرية لاسيما في مجالات بناء القوات المسلحة واستخدامها. كما تحدد المبادئ العامة للعقيدة القتالية في جانبها العملياتي والتعبوي التكتيكي وإنها التعبير العملي للفكر والأهداف السياسية للدولة في المجال العسكري.[11]

4. مصادر العقيدة العسكرية:

1. العقيدة الشاملة للدولة، وتعرف بالعقد الاجتماعي أو السياسة العليا للدولة، هي مجموعة التعاليم والقيم السامية والمبادئ الثابتة التي تتأسس عليها الدول، وهي نابعة من حضارة الشعب وراسخة في عقله وضميره الجمعي، لها انعكاسات على كل قطاعات الدولة والنشاطات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية والعلمية. هذه العقيدة تحددها المجتمعات عبر نخبها المتلاحقة حسب الظروف والأحداث بصفة تراكمية. وعليه، فهي المرجع الأساسي الذي تستمد منه جميع مستويات العقيدة للدولة تعاليمها بما فيها العقيدة العسكرية.[12]

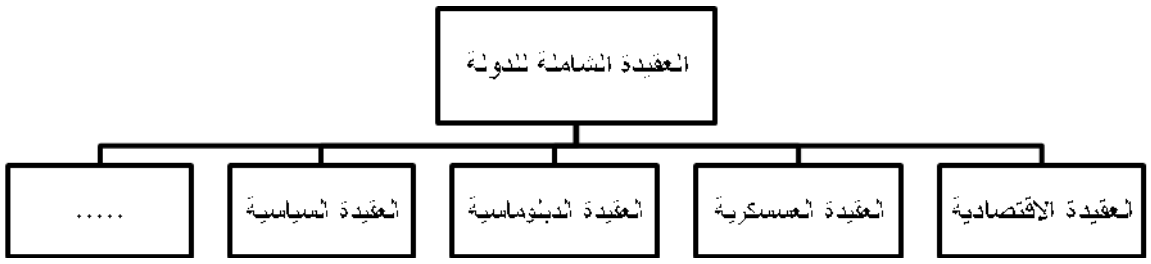

الشكل رقم (1) العقيدة الشاملة للدولة

2. الدروس المستفادة من الماضي. وتسمى (الدروس المستنبطة) وسر الاهتمام بهذا المصدر يكمن في ان التأريخ العسكري يعد مصدراً فعالاً وناجحاً لبناء العقيدة العسكرية وتطويرها، لأن حصيلة خبرة وتجارب متكررة، وعلى الرغم من الاهتمام الواضح بهذه الدروس، لكن ما يؤخذ عليها كما يقول كولنز، ان المفكرين الإستراتيجيين والتعبويين الذين احترموا مبادئ الحرب كثيراً لم يكتبوها بشكل منظم، لذا فان مساهمتهم الفردية بقيت عرضة لتفسيرات عديدة تختلف باختلاف ظروفها. والذي جعل الجميع في حيرة في توصيف حقيقة الدروس المستفادة أو المستنبطة على الرغم من تحديدها بعامة من قبل نابليون في قوله (ان الدروس المستفادة من مبادئ الحرب هي الانجازات التاريخية لقادة عظام مثل الاسكندر وهانيبال، يوليوس قيصر، وغوستاف ادولف وتورين والأمير يوجني وفريدريك....الخ)، وتبعاً لذلك بدا كولتز محقاً في تحذيره، عندما قال (ان الإستراتيجي الناجح لا يخرق ابداً مبادئ الحرب إلا بعد ان يقيم اولاً المخاطر والتكاليف، وترينا السجلات بأن المنتصرين على الأغلب كانوا من المتمسكين بالمبادئ والخاسرين بغض النظر عن اولئك الذين خسروا بسبب التفوق المطلق للعدو هم الذين لم يتمسكوا بهذه المبادئ)

3. التطور التقني. ويؤكد العسكريون ان المظاهر التقنية للحرب ذات تأثير كبير على تطور النظريات العسكرية وممارستها، وأكبر مثال على ذلك، التقنية والنظريات العسكرية التي استخدمت خلال احتلال العراق مارس/ابريل 2003، فالقوة لا تأتي من اتساع ساحة الأرض الوطنية، ولا بقدر ما ينجم عن التنظيم الاجتماعي وتربية المواطنين وتصافيهم والقيم السمحاء التي تجمعهم، بل تأتي من خلال خلق وبناء مجتمع متعلم وقوات قادرة على استيعاب التكنولوجيا وأجيالها

4. مصادر التهديد والتغيرات المستمرة في النظام العالمي، وينعكس أثرها بشكل واضح على العقيدة العسكرية على مختلف مستوياتها، ومن الأمثلة على ذلك، عند انهيار الاتحاد السوفييتي نهاية عام 1991، تغيرت بعض مكونات العقيدة العسكرية على مستوى الدولة في الولايات المتحدة الأميركية، وانعكست هذه التغيرات على العقيدة العسكرية بشكل واضح ومباشر، ثم ظهرت عقائد بيئية وتنظيمية جديدة، وخاصة ما يتعلق بالقوات والعمليات المشتركة، فقد زالت عقائد عسكرية كانت متبعة اثناء الحرب الباردة.

5. طبيعة الحرب القادمة، الحرب المتوقع أن تخوضها الدولة، من حيث نوعها وشكلها ومستوياتها ومشروعيتها ووسائلها، تحدد العقيدة العسكرية للدولة على مختلف مستوياتها.

6. الإستراتيجية العسكرية للدولة، ينعكس تأثير الإستراتيجية العسكرية للدولة بشكل مباشر على وضع العقيدة العسكرية، لاسيما البيئية والتنظيمية منها واللتان يجب تطويرهما بشكل مستمر بما يلائم متطلبات الإستراتيجية العسكرية للدولة التي تزود العقيدة العسكرية بالمبادئ والقواعد التي تعتمد عليها، وقد اختلف المفكرون الإستراتيجيون والقادة في تحديد تلك القواعد ليس لشيء وإنما لأن هذه القواعد تمثل جوهر العقيدة العسكرية المتبعة لاسيما في نهاية القرن العشرين، الأمر الذي جعل الجميع يركز على القواعد الرئيسة للإستراتيجية العسكرية حيث:

- إعداد وتطوير القوات لخوض الحرب المقبلة والانتصار فيها.
- استخدام القوات في الحرب حتى النصر.
- تطوير الأسلحة والمعدات والعتاد وفق قاعدة علمية وتكنولوجية عالية المستوى وبما يتلائم والتطوير الحاصل في إعداد وتطوير القوات فضلاً عن استخدامها في جميع الاتجاهات لتحقيق التفوق النوعي.

7. طبيعة الدولة الجغرافية والتي تنعكس على العقيدة العسكرية بشكل مباشر، فموقع الدولة لا يحدد حجم تنظيماتها العسكرية فحسب بل ونوعيتها وطريقة استخدامها، كما أن موارد الدولة المختلفة تحدد مركزها عالمياً وسياستها الداخلية والخارجية، ولهذا نجد ان العقيدة العسكرية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنظم الدولة، وبالأعباء الملقاة على عاتقها في قطاع السياسة الخارجية والداخلية وبالحالة الاقتصادية والسياسية والثقافية للبلاد.

وكما أن الطبيعة الجغرافية للدولة تؤثر في الخيارات السوقية لاستخدام القوات المشتركة وافتراضاتها، وذلك لأن الأخيرة وتحديدها ليست مقتصرة على عملية التخطيط لاستخدام القوات المشتركة، بل هي اتجاهات رئيسة عامة لاستخدام القوات المسلحة لان الإستراتيجية بحد ذاتها هي فن وعلم الاختيار، وهي انعكاس لعوامل كثيرة من أهمها الجيوبولتيك.

فمثلاً عندما يكون العمق الإستراتيجي للدولة قليلاً، لابد لها أن تفكر في نقل المعركة الى أرض الخصم وتدمير قواته، وهناك عدد كبير من الخيارات الإستراتيجية التي يمكن تصور صلاحيتها بهذا الصدد منها، الحرب التعرضية أو الحرب الدفاعية، الحرب الوقائية أو الضربة الوقائية، التعبئة السريعة، الحرب الخاطفة أو حرب الاستنزاف...الخ.

8. المهام المستقبلية والتي يؤدي توصيفها وتحديدها دوراً كبيراً في تطوير العقيدة العسكرية بمختلف مستوياتها وأنواعها.

وإزاء ذلك لا يمكن لأية دولة أن تستخدم قدراتها العسكرية كقوة وطنية حاسمة لتحقيق أهدافها ورعاية مصالحها، دون الاستناد الى عقيدة عسكرية واضحة فعالة نظراً لما تقدمه الاخيرة من توجيه لمختلف النشاطات والأعمال العسكرية على مختلف المستويات.[13]

5. تطور العقيدة العسكرية الروسية

تعد العقيدة العسكرية لروسيا الاتحادية Military Doctrine of the Russian Federation، أو ما تعرف باسم "وثيقة الأمن القومي"؛ واحدة من وثائق التخطيط الإستراتيجي الرئيسية في روسيا، وتمثل الآراء التي تتبناها الدولة

رسمياً للاستعداد للحماية المسلحة عن روسيا. وتحدد هذه الوثيقة المصالح القومية والأولويات الإستراتيجية للدولة والأهداف والإجراءات في مجال السياسات الداخلية والخارجية التي ترمي إلى تعزيز الأمن القومي وضمان التنمية المستدامة الطويلة الأمد للبلاد.

ولا تعد هذه العقيدة جامدة؛ حيث يتم تطويرها وتحديثها مع الوقت بحيث تلائم الزمن والتحديات التي تواجهها روسيا؛ حيث أصدرت روسيا الاتحادية منذ تفكك الاتحاد السوفييتي السابق رسمياً في عام 1991؛ خمس وثائق للأمن القومي، وقد عكست كل وثيقة منها تحولات كبيرة في نوع الاستجابة الروسية للتهديدات التي تواجه الدولة، وكانت البداية من خلال وثيقة الأمن القومي في تشرين الثاني عام 1993، ثم وثيقة كانون الثاني عام 2000، ووثيقة شباط عام 2010، ووثيقة كانون الأول عام 2014، ووثيقة تموز عام 2021.

وسيجري التطرق إلى وثائق العقيدة العسكرية جميعها، ومن ثم المقارنة بين هذه الوثائق لاستنباط التغيير الحاصل في مضمون وثائق العقيدة العسكرية الروسية وكيف انعكس على الأداء الإستراتيجي لروسيا.

5-1- العقيدة العسكرية الروسية لعام 1993:

نبعت أهمية صياغة عسكرية جديدة في روسيا الاتحادية من أن القيادة العسكرية الروسية جابهت عقب تفكك الاتحاد السوفييتي احتياجاً ملحاً لإعادة بناء وإعادة تنظيم القوات المسلحة، بالاعتماد على النصيب الروسي من التركة العسكرية للاتحاد السوفييتي المنهار. وقد استلزمت هذه المهمة بطبيعة الحال صياغة عقيدة عسكرية جديدة تكون بمثابة الأساس الذي يحكم عملية بناء القوات المسلحة، وفق مبادئ توضع في ضوء التحليل الموضوعي للمعطيات السياسية والعسكرية القائمة في العالم، وعلى أساس التنبؤ العلمي بعيد المدى. وتتمثل القيمة الفعلية للعقيدة العسكرية، أي عقيدة عسكرية، في كونها تقدم المفهوم الأساس العام لأمن الدولة المعنية وصياغة أهداف ومهام السياسة العسكرية للدولة، وتحديد المصالح ذات الأولوية لها، والتعبير عن مواقفها من قضايا الحرب واستخدام القوة العسكرية، وصياغة المهام القتالية الموكولة إلى قوات الدولة في ظروف الصراع المسلح، وتشخيص طبيعة التهديدات العسكرية الفعلية والمحتملة، وطبيعة الحرب المستقبلية التي يمكن أن تنخرط فيها البلاد.[14]

وقد ركزت عملية صياغة العقيدة العسكرية الروسية على مجموعة من القضايا ذات الأولوية في الفكر العسكري الروسي تتمثل في:

أ. احتواء العدوان.

ب. الإعداد لمواجهة الحروب المحلية والإقليمية.

ج. الاهتمام بالتطور في التكنولوجيا العسكرية.

د. الاهتمام بقضايا الانتشار الإستراتيجي.

هـ. الواقعية في فن الحرب.

يمكن القول: إن العقيدة العسكرية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة قد شهدت تغييراً جوهرياً عن العقيدة العسكرية السوفيتية في عدد من المحاور الرئيسية، حيث يمكن الإشارة على وجه التحديد إلى أربعة مجالات رئيسية للتغيير في العقيدة العسكرية الروسية لعام 1993 تتمثل في:[14]

أ. التخلي عن المفهوم الماركسي اللينيني للحرب في البيئة الدولية، واعتماد مفهوم تقليدي يقوم على أن احتمالات اندلاع الحرب تنبع من استمرار حالة الفوضى في المجتمع الدولي.

ب. التراجع عن المواجهة الإستراتيجية العالمية، فالعقيدة العسكرية الروسية أصبحت تتبنى أهدافاً متواضعة بالقياس إلى العقيدة العسكرية السوفييتية القديمة. فقد تبنى العسكريون السوفييت في خلال الحرب الباردة مفهوماً عالمياً للأمن امتد إلى خارج الحدود المباشرة للاتحاد السوفييتي السابق واتسع ليشمل الأعضاء في حلف وارسو، بل امتد أيضاً إلى الحلفاء والأصدقاء في المنطقة العربية وإفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية. أما في المرحلة الجديدة فإن مفهوم الامن الروسي يقتصر فقط على الأمن للأراضي الروسية والنطاق الجيوبوليتيكي المحيط بها والذي يشمل دول الكومنولث وأوربا الشرقية.

ج. تعديل مبادئ بناء القوات المسلحة الروسية، ففي ظل الحقبة السوفييتية كانت أعمال بناء القوات تعتمد على دراسة الإمكانات العسكرية للعدو المحتمل واتجاهات تطور قواته المسلحة وطبيعة الحرب التي ينوي شنها، أما عقيدة 1993 فإن اعمال بناء القوات المسلحة باتت هادفة فقط إلى تحقيق الحد الأدنى من الاحتياجات الأمنية والدفاعية، بما ينطوي عليه ذلك من خفض وتيرة أعمال البناء التسليحي أيضاً، كما جرى في نفس الإطار فك حالة الاستنفار والعسكرة التي ميزت المجتمع الروسي بأسره في ظل الحرب الباردة.

د. تغيير القواعد الحاكمة للتصعيد النووي، حيث كان من المحتمل أن أية حرب تنشب بين الاتحاد السوفييتي والكتلة الشرقية من ناحية والغرب من ناحية أخرى في فترة الحرب الباردة سوف تكون حرباً صاروخية نووية وتكون إدارتها من خلال الاستخدام المركزي للصواريخ النووية من جميع انواع القوات المسلحة. أما في ظل عقيدة 1993، أعطت القيادة الروسية لنفسها الحق في الاستخدام الأول للأسلحة النووية في حالات الصراع المسلح، إلا أنها وضعت هذا الاستخدام في نهاية سلم التصعيد، وفي أعقاب حرب تقليدية واسعة النطاق، وفي حالة تعرض الأراضي الروسية والأهداف الحيوية بها لهجوم غربي واسع، سواء باستخدام أسلحة الدمار الشامل أو باستخدام أية أسلحة أخرى تتعادل معها في القوة التدميرية. أضف إلى ذلك، إن عقيدة 1993 استبعدت استخدام الأسلحة النووية في مواجهة الدول غير النووية التي وقعت على معاهدة حظر الانتشار النووي، مالم (ما لم) تكن هذه الدول متحالفة مع دول نووية.

على العموم يمكن القول: إن العقيدة العسكرية الروسية في ضوء وثيقة العام 1993 والتي استمرت حتى تولي فلاديمير بوتين إدارة الدولة العام 2000، كانت في حالة وضع قتالي ساكن بمعنى امتصاص الصدمات والأزمات الناجمة عن تفكك الاتحاد السوفييتي السابق دون أن يكون لها القدرة للرد عليها أو منع تكرارها، ففي عام 1996 فشل الجيش الروسي في القضاء على التمرد في إقليم الشيشان، وفي العام 1997 أجبرت روسيا على الموافقة على مشروع الناتو في التوسع نحو الشرق، وفي العام 1999 ضمت بولندا، وتشيكيا لحلف الناتو، وفي العام نفسه ضرب الناتو صربيا آخر معاقل روسيا في شرق أوربا وأعلن استقلال كوسوفو رغم المعارضة الروسية، بتعبير آخر تركز اهتمام العقيدة العسكرية الروسية في حقبة التسعينيات من القرن العشرين على كيفية منع انهيار الدولة وليس بناؤها، لأن المقومات المادية والمعنوية للبناء إما محدودة أو ضعيفة جداً.[1]

ومن يدقق في مضمون الوثيقة يتراءى له وكأنها صيغت من أجل طمأنة الغرب والولايات المتحدة بأن روسيا ما بعد الاتحاد السوفييتي لا تسعى للبحث عن أي دور إستراتيجي عالمي ولا يمكن استبعاد هذا الفرض خصوصاً إذا ما تم استحضار السياق الزمني الذي لصدور الوثيقة والذي جاء بعد مدة ليست بطويلة من اتفاقية كامب ديفيد التي أبرمها كل من الرئيسين جورج بوش الأب وبوريس يلتسين بتاريخ 1 شباط عام 1992 والتي يكون من أهم محاورها إزالة آثار العداء الذي كان مستتباً وإقامة علاقات صداقة وتعاون.[15]

2-5- العقيدة العسكرية الروسية عام 2000 (عقيدة استعادة الدولة):

تعود للفترة الممتدة ما بين 2000 إلى غاية 2004 وبرأي الرئيس بوتين: " إنه كلما ازدادت الدولة قوة شعر المواطن بأنه حر"، مضيفاً: "بأن الدولة القوية الفاعلة وحدها تستطيع ضمان حرية المبادرة وحرية الفرد والمجتمع".[16]

في 24 كانون الثاني عام 2000، تم إصدار العقيدة العسكرية الجديدة، التي أطلق عليها "عقيدة استعادة الدولة"، وهي عقيدة يغلب عليها الطابع الدفاعي.

وقد أشارت الوثيقة إلى التهديدات والمخاطر التي تواجه الأمن القومي الروسي وتتمثل في:

أ. محاولات السعي لإضعاف روسيا سياسياً واقتصادياً وعسكرياً ودورها في العالم.

ب. تقوية الأحلاف العسكرية السياسية وتوسيع حلف الناتو شرقاً.

ج. إقامة قواعد عسكرية على حدود روسيا.

د. نشر أسلحة الإبادة ومنصات إطلاقها.

هـ. إضعاف التعاون بين روسيا ورابطة الكومنولث للدول المستقلة والدور التكاملي مع هذه البلدان.

و. نشوب نزاعات عسكرية في المناطق القريبة من الحدود الروسية وحدود الرابطة.

ز. الأطماع الأجنبية في الأراضي الروسية.

ح. إضعاف روسيا، بوصفها مركزاً دولياً مؤثراً في عالم متعدد الأقطاب وإضعاف دورها في أوربا والشرق الأوسط والقوقاز، وآسيا الوسطى، والبلدان المطلة على المحيط الهادئ.

ط. إثارة الإرهاب ضد روسيا وتشجيعه من الخارج لزعزعة الاستقرار فيها.

ي. نزوع حلف الناتو إلى استخدام القوة، في مواجهة قرارات مجلس الأمن الدولي، والإخلال بالوضع الإستراتيجي الدولي كله.

ك. محاولات البعض إنتاج أجيال جديدة من أسلحة الدمار الشامل وسباق التسلح الجديد.

ومن أجل معالجة هذه المشاكل تعمل روسيا على تدعيم القوات المسلحة الروسية التي تلعب الدور الأساسي في حماية أمن روسيا وتقوية قوات الردع الروسية، على مختلف المستويات بما في ذلك النووية، ضد أي دولة معتدية أو حلف من الأحلاف، أو ضد أي هجوم جوي، وردع الحروب المحلية مع الاستعداد الإستراتيجي لتوسيع المهام طبقاً للظروف.[14]

ولم يمض بعد ذلك سوى سنوات، حتى تم عمل إعادة صياغة جديدة لها بالتزامن مع مطلع ولاية بوتين الرئاسية الثانية. وتلك الصياغة كان يطلق عليها "عقيدة فرض الاحترام"، وسادت في الفترة الممتدة ما بين 2005 إلى غاية2010 والتوجه الجيوسياسي العالمي الذي يقوم على بناء جيش قوي وقدرات عسكرية ودفاعية وهجومية إستراتيجية قادرة على مواجهة كل التحديات والتهديدات الآتية من الشرق الأوسط.

مابين عام 2004 إلى غاية 2007 كانت روسيا مهمشة من قبل الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة الأميركية التي سعت لتسليح بعض الدول السوفييتية المتمردة على روسيا كجورجيا ما أدى للحرب الروسية – الجورجية في نهاية عام2008.

وبرأي السياسي الروسي المخضرم" يفغيني بريماكوف "بأن الرئيس" بوتين "سعى آنذاك لتحقيق أمرين أساسيين:

أ. إحكام سيطرة الدولة على ثروات روسيا الأمر الذي ساهم في إعادة دور الدولة في تنظيم الاقتصاد وإدارة التنمية في الأقاليم.

ب. العمل على تجديد القدرة العسكرية الروسية وعودتها إلى لعب دور متعاظم على المسرح الدولي بالاستناد إلى تروائها الطبيعية.

لقد كانت التوجهات الإستراتيجية للعقيدة في تلك الحقبة أقرب للمواجهة مع الغرب منها إلى الموقف الدفاعي المتفرج، حيث تم تجهيز القوات المسلحة الروسية بالعتاد الإستراتيجي القادر على مواجهة تهديدات حلف شمال الأطلسي، وعلى رأسها الأسلحة النووية.

والوقوف بقوة أمام محاولات توسع حلف الناتو مع السعي لتشكيل تحالفات عسكرية مع قوى دولية تتشارك معها مخاوف المساعي الأميركية للهيمنة على رقعة الشطرنج الدولية والأوراسية. وخلال هذه المرحلة تبنت روسيا عقيدة هجومية ومحاولة استفزاز الغرب والولايات المتحدة الأميركية وذلك لإظهار المكانة القوية التي وصلت إليها روسيا الحديثة.[16]

5-3- العقيدة العسكرية الروسية عام 2010:

فرضت الأزمة الجورجية التي وقعت في آب 2008 وقائع جديدة في المنطقة والعالم، كان لها تأثير مباشر في تعديل العقيدة العسكرية الروسية الجديدة التي صاغها بوتين عام 2000م. فبعد أن انقشع غبار المعارك العسكرية التي جرت فوق أرض جورجيا بين القوات الروسية من جانب والقوات الجورجية من جانب آخر، بدأت تتكشف حقائق مهمة أبرزها أن الميدان الحقيقي للصراع لم يكن أرض جورجيا وحدها، بل هو أكبر من ذلك بكثير، وهو بالتحديد ميدان المصالح الخاصة بروسيا الاتحادية من جانب في مواجهة مصالح الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين من جانب آخر، وهو ميدان لا يشمل العالم بأسره فقط بل ويشمل الفضاء أيضاً، وحيث بدأ كل طرف في تحريك ما لديه من قطع وأوراق على كافة الميادين أملاً في تحقيق مصالحه وتأمينها من أطماع الطرف الآخر.

يطلق عليها " عقيدة التوازن الإستراتيجي" أو "عقيدة تأكيد المكانة الدولية"، لقد برزت في الفترة الممتدة ما بين 2010 إلى غاية2015 ، وهي العقيدة الثالثة التي تتبناها روسيا في تاريخها الحديث، وقد أعلن عنها سكرتير مجلس الأمن الروسي باتروتسيف "Patrotsev" خلال عام 2009: "العقيدة العسكرية الروسية الجديدة لم تأت من فراغ، بل جاءت كرد فعل على إستراتيجية الأمن القومي الأميركي المعلن عنها والتي استبعدت روسيا من قائمة حلفاء وأصدقاء الولايات المتحدة الأميركية ضد حربها على الإرهاب، على الرغم من أن روسيا كانت ضمن تلك القائمة في إستراتيجية عام 2002". [16]

حددت روسيا في عقيدتها العسكرية الثانية التي صدرت عام 2010 أصدقاءها الذين يمكن التعاون معهم، إلا أنها لم تحدد من هم الأعداء ومن هم الحلفاء، وعلى ما يبدو إن هذه العقيدة أثبتت عدم ملائمتها لمواكبة تطور الأحداث على الساحة الدولية، وهو الذي أدركته القيادة الروسية أثناء صياغة العقيدة الثالثة لعام 2010، والتي حددت بدقة الأعداء والأصدقاء والحلفاء، إلى جانب توطيد مواقعها وتواجدها العسكري في الخارج وعلى الساحة الدولية، وهو ما يستلزم توطيد العلاقات والتعاون العسكري، مع دول صديقة أو حليفة، وخاصة في المناطق الحيوية مثل منطقة الشرق الأوسط التي لا يوجد فيها لروسيا سوى قاعدة بحرية صغيرة في ميناء طرطوس السوري، إلى جانب وجود مستشارين عسكريين روس في بعض دول المنطقة.

وفي هذا الإطار أصدر الرئيس الروسي السابق ديمتري ميدفيديف في شباط عام 2010 المرسوم الرئاسي بالتصديق على وثيقة العقيدة العسكرية الروسية 2010-2020، وتعد وثيقة 2010 امتداداً لوثيقة عام 2000 مع تعديلها في ضوء عدد من التطورات والمستجدات الإقليمية والدولية المحيطة في روسيا.

وقد عكست وثيقة عام 2010 التوجهات العامة لمرحلة جديدة في السياسة الخارجية والدفاعية الروسية على نحو واضح، حيث تمثل الإطار الحاكم للسياسة الروسية على مدى السنوات العشر القادمة.

حددت الوثيقة مجموعة من التهديدات الأمنية والعسكرية التي تواجه روسيا، ارتبط جزء كبير منها بسياسة الولايات المتحدة الأميركية، ومن أهمها:[17]

أ. توسيع حلف شمال الأطلسي واقتراب بنيته العسكرية من حدود روسيا الاتحادية، وصاحب ذلك أيضاً تبني البرلمان الأوكراني قراراً يمنح قوات الحلف حق المرور في الأراضي الأوكرانية، ثم اقتراح ضم جورجيا وأوكرانيا لحلف الناتو في قمة الحلف نيسان عام 2008.

ب. نشر قوات أجنبية في دول على حدود روسيا، الأمر الذي اعتبرته الوثيقة أحد التهديدات العسكرية الخارجية الرئيسية التي تواجهها الدولة الروسية، ويتضمن ذلك القواعد العسكرية الأميركية في شرق أوربا إلى جانب القواعد العسكرية للولايات المتحدة والناتو التي تمت إقامتها في آسيا الوسطى بعد أحداث 11 أيلول عام 2001، شرعت الولايات المتحدة في تعزيز قدرات حلف الناتو وتزويد الحلف بقدرات إستراتيجية ومنها منظومة الدرع المضادة للصواريخ.

ج. عسكرة الفضاء ونشر أسلحة إستراتيجية غير نووية ذات دقة عالية في الإصابة إلى جانب منظومة الدرع المضادة للصواريخ التي ترى روسيا إنها تهدد الاستقرار العالمي وتخل بالتوازن العسكري في مجال الصواريخ النووية وتؤدي إلى إضعاف قدراتها الإستراتيجية للردع، حيث تحرم روسيا من القدرة على توجيه الضربة الثانية الرادعة للولايات المتحدة في حال قيامها بالهجوم على روسيا.

د. خطر الانتشار النووي والنزعة الخاصة بنشر التكنولوجيا النووية والكيماوية والبيولوجية وصنع أسلحة الدمار الشامل.

هـ. تنامي الإرهاب الدولي.

و. التهديدات الناجمة عن عدم الاستقرار في عدد من دول الجوار الروسي، مثل جورجيا والصراع بين أذربيجان وأرمينيا حول إقليم قره باخ وكذلك في أفغانستان، وعدم الاستقرار في شمال القوقاز.

ز. الصراع المتفاقم من أجل الاستحواذ على موارد الطاقة والوقود وغيرها من المواد الخام، كما حدث عندما احتلت الولايات المتحدة الأميركية العراق للسيطرة على مخزونها النفطي.

وقد حددت الإستراتيجية العسكرية الروسية لعام 2010 آليات التعامل مع التهديدات على النحو الآتي:[18]

أ. إن العقيدة العسكرية الجديدة تمنح روسيا الحق في استخدام السلاح النووي لصد أي عدوان ضدها أو ضد حلفائها باستخدام السلاح النووي أو غيره من أنواع أسلحة الدمار الشامل. وجاء فيها " ضمن إطار تنفيذ إجراءات الردع الإستراتيجية يسمح لروسيا الاتحادية باستخدام السلاح النووي رداً على أي عدوان عليها أو على حلفائها باستخدام السلاح النووي أو أي نوع آخر من أسلحة الدمار الشامل وكذلك في حالة الهجوم على روسيا الاتحادية باستخدام الأسلحة التقليدية إذا كان هذا يهدد كيان الدولة".

ب. العقيدة العسكرية الروسية الجديدة تتضمن حق روسيا في استخدام قواتها المسلحة خارج حدودها بهدف حماية مصالحها ومواطنيها وكذلك للمحافظة على السلم والأمن في العالم. حيث جاء فيها "بهدف الدفاع وحماية مصالح روسيا الاتحادية ومواطنيها ومساندة السلم والأمن العالمي فإن تشكيلات من القوات المسلحة الروسية يمكن أن تستخدم عملياً خارج حدود روسيا الاتحادية اعتماداً على مبادئ القانون الدولي والأعراف الدولية والاتفاقيات الدولية الروسية والقانون الفيدرالي".

ج. أكدت عقيدة عام 2010 على أهمية تطوير المؤسسة العسكرية والتخطيط العسكري، إلى جانب تزويد القوات المسلحة بالسلاح والتقنية الحربية.

يمكن القول: إن العقيدة العسكرية الثالثة لعام 2010 بالإضافة إلى تبنيها جل تلك الأفكار والأطروحات العسكرية والدفاعية والهجومية الإستراتيجية منذ عام 2000، وقد تم هذه المرة إضافة معايير استثنائية عليها تراعي في الحسبان تلك التطورات العقائدية العسكرية للدول الأخرى كالولايات المتحدة على سبيل المثال، ولا تستبعد إمكانية القيام بالسبق في توجيه الضربة النووية الأولى عند الضرورة، وهو ما يستدعي التفكير كثيراً قبل التعرض لأمنها القومي ومصالحها الدولية للتهديد والخطر.

بالإضافة إلى سعي القيادة الروسية إلى تجديد تلك الرسائل القوية التي تفيد إعادة التأكيد على روسيا الجيوسياسية والجيو إستراتيجية في العشر السنوات القادمة من القرن الحادي والعشرين.[17]

5-4- العقيدة العسكرية الروسية لعام 2014:

من منظور ما خلصت إليه العقيدة العسكرية الروسية لعام 2010 التي نصت على "إمكانية إعادة النظر في أحكام العقيدة العسكرية بالتغيير والتعديل والإضافة بما يتناسب مع الأخطار والتهديدات لأمن ودفاع البلاد وظروف تطور الدولة الروسية الاتحادية.."، عادت موسكو لتطرح ما تراه مناسباً وما يتفق مع الأخطار التي صارت تهدد أمن الدولة في أعقاب اندلاع الأزمة الأوكرانية وما أعلنه حلف الناتو من خطط لتعزيز قواته وقواعده على مقربة مباشرة من الحدود الروسية، فضلاً عما عاشته موسكو من مخاوف من احتمالات تأثير أحداث شمال إفريقيا وسورية والعراق وأفغانستان على الداخل الروسي، وهو ما أفصح عنه صراحة الرئيس السابق ميدفيديف في 8 كانون الأول عان 2014: " إن الدوائر الامبريالية الغربية تسعى إلى السيطرة على المصادر الوطنية الروسية وإلى تجريد روسيا من مخالبها وقوتها ولجعلها جائعة وعاجزة كالدب المقيد..."[19]

وقع الرئيس فلاديمير بوتين بتاريخ 26 كانون الأول 2014 نص العقيدة العسكرية الروسية بعد إدخال تعديلات عليها تستجيب للتغييرات التي حدثت في العالم على المستويات الثلاثة العالمي، والإقليمي، والقطري.

وخلافاً لما جرى العمل عليه فمن المعروف أن العقيدة العسكرية الروسية يتم إصدارها كل عشر سنوات حيث يتم إصدار وثيقة من طرف الرئيس ديمتري ميدفيديف في عام 2010 إلا أنه تم إصدار العقيدة الجديدة بعد مضي 4 سنوات فقط، وأوضح "ميخائيل بوبوف" نائب سكرتير مجلس الأم الروسي أن هناك جملة من العوامل دفعت موسكو لإعادة النظر في عقيدتها العسكرية تتعلق بالأوضاع العسكرية والسياسية في العالم خلال السنوات الأربع الأخيرة وأساليب القتال في المرحلة الراهنة التي تتطلب تدقيق بعض نقاط العقيدة العسكرية. كما أن قوة روسيا وتنامي قدراتها العسكرية كان أحد العوامل التي دفعت موسكو لإعادة النظر في عقيدتها العسكرية في مطلع 2014، والتي تأتي انعكاساً ليس فقط للمخاطر والتهديدات التي تواجهها لكن لما تملكه روسيا من قوة أيضاً.[20]

اعتبرت العقيدة العسكرية الروسية عام 2014 أن حشد القدرات العسكرية للناتو من أهم الأخطار الخارجية. وأضيف إلى هذه الأخطار أخذ حلف شمال الأطلسي على عاتقه "وظائف ذات نطاق عالمي"، يتم تنفيذها في انتهاك للقانون الدولي، إضافة إلى اقتراب البنى العسكرية التحتية للدول الأعضاء في الناتو من الحدود الروسية بما في ذلك عن طريق توسيع الحلف المستقبلي.

وضم نص العقيدة العسكرية الجديدة إلى الأخطار العسكرية المحتملة على روسيا، لإقامة ونشر منظومة الدفاع الصاروخي في أوربا، والتي تقوض الاستقرار العالمي وتنتهك ميزان القوة الصاروخية والنووية القائم وتحقيق عقيدة " الضربة العالمية" والسعي إلى نصب الأسلحة في الفضاء و أيضاً نشر منظومات أسلحة إستراتيجية غير نووية فائقة القوة.

ومن بين الأخطار العسكرية التي أكدت عليها العقيدة العسكرية الروسية مجدداً نشر وزيادة القوات الاجنبية في الدول والمياه المجاورة، "بهدف الضغط السياسي والعسكري على روسيا"، علاوة على ذلك ضمت قائمة الأخطار العسكرية الخارجية على روسيا، استخدام القوة العسكرية في أراضي دول الجوار في انتهاك لقواعد القانون الدولي، وظهور بؤر للنزاعات العسكرية هناك وتصعيدها، وأيضاً إقامة أنظمة في الدول المجاورة تكون سياستها مهددة للمصالح الروسية. وتضمنت النسخة الجديدة للعقيدة العسكرية الروسية من بين الأخطار الخارجية أيضاً "المطالبة بأراضي من روسيا ومن حلفائها والتدخل في شؤونهم الداخلية".

احتوت الوثيقة الجديدة أيضاً على 14 خطراً عسكرياً أساسياً على روسيا، بما في ذلك نشاطات أجهزة الاستخبارات والمنظمات الاجنبية المخربة، والتهديدات المتصاعدة للتطرف والإرهاب في ظروف عدم كفاية التعاون الدولي في هذا المجال، وأيضاً انتشار أسلحة الدمار الشامل والصواريخ وتقنيتها.[21]

- أهم المخاطر الداخلية.. الأعمال الإرهابية الهادفة إلى زعزعة الاستقرار في روسيا:

أكدت العقيدة العسكرية أن أية ممارسات إرهابية تستهدف زعزعة استقرار الأوضاع في البلاد تشكل خطراً عسكرياً داخلياً رئيسياً لروسيا الاتحادية .

وتعدد الوثيقة تلك الممارسات:"أنشطة تستهدف تغيير النظام الدستوري في الاتحاد الروسي بشكل قسري وزعزعة استقرار الوضع السياسي الداخلي والاجتماعي وعمل اختلال في آلية السلطة والمنشآت الدولية والعسكرية والبنية التحتية للمعلومات التابعة للاتحاد الروسي"، بالإضافة إلى "أعمال المنظمات الإرهابية والأفراد التي تهدف إلى تقويض سيادة الدولة ووحدتها وسلامة أراضيها."

وتم في الوثيقة كذلك الإشارة إلى الأنشطة التي تشمل التأثير الإعلامي على المواطنين وبالدرجة الأولى على الشباب، والتي تهدف إلى تقويض الأسس التاريخية والروحية والوطنية فيما يخص حماية البلد الأم، بالإضافة إلى الأعمال الهادفة إلى إثارة التوتر العرقي والاجتماعي والتمييز العنصري وإشعال نار الكراهية الدينية والإثنية أو الاعتداء.

كما حددت العقيدة أولويات أساسية للسياسة الخارجية العسكرية الروسية.

وحسب الوثيقة، فإن روسيا تتعاون مع عدة دول منفردة وهي بيلاروس وأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية بالإضافة إلى التعامل مع دول أعضاء المؤسسات الدولية التالية: وفي مقدمتها منظمة معاهدة الأمن الجماعي ورابطة الدول المستقلة ومنظمة شنغهاي للتعاون وكذلك الأمم المتحدة بالإضافة إلى الهيئات الدولية والإقليمية الأخرى.

ويتمثل التعاون بينها وبين روسيا في إشراك قواتها المسلحة في الإشراف على عمليات حفظ السلام المختلفة وتنسيق الجهود الهادفة إلى إنشاء وتنفيذ مشاريع في مجال تطوير القوات المسلحة الوطنية وضمان الأمن والاستقرار في العالم.

وحسب بنود العقيدة العسكرية فإن روسيا تحتفظ بحق استخدام السلاح النووي كرد على استخدام هذا السلاح أو أي نوع من أسلحة الدمار الشامل ضدها أو ضد حلفائها. كما يحق لروسيا استخدام السلاح النووي لدى استهدافها بأسلحة تقليدية في حال هدد ذلك وجود الدولة. وقرار استخدام الأسلحة النووية يعود للرئيس الروسي.[21]

5-5- العقيدة العسكرية الروسية لعام 2021:

أعادت الحرب التي بدأتها روسيا في أوكرانيا تسليط الضوء على نحو لافت على وثيقة الأمن القومي التي وقع عليها الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" في يوليو 2021، باعتبارها تشكل مدخلاً رئيسياً لإقدام موسكو على الدخول في هذه الحرب. ويمكن استعراض الملامح الرئيسية لهذه الوثيقة من خلال الآتي:

أ. **وجود مؤامرة داخلية وخارجية على الدولة الروسية** :عكست وثيقة الأمن القومي الروسية، في نسختها الأخيرة، وجود إيمان روسي بوجود مؤامرة داخلية وخارجية على الدولة الروسية؛ حيث أكدت الوثيقة محاولة قوى تخريبية داخل روسيا وخارج حدودها استغلال الصعوبات الموضوعية في البلاد بهدف زعزعة استقرارها. كما أشارت الوثيقة إلى أن جيوش عدد من الدول تتدرب على إعطاب مواقع البنى التحتية ذات الأهمية القصوى في روسيا. وبالتطبيق على حالة أوكرانيا، ترى موسكو أن التصرفات الأخيرة من قبل دول الغرب والناتو لاجتذاب أوكرانيا إلى المحور الغربي؛ تعد أهم حلقة من حلقات المؤامرة الغربية على روسيا.

ب. **أهمية القوة العسكرية للتصدي للمؤامرة الخارجية** :عكست وثيقة الأمن القومي الروسية، في نسختها الأخيرة، وجود إيمان روسي بأهمية القوة العسكرية للتصدي للمؤامرة الخارجية ضد روسيا؛ حيث تحدثت الوثيقة عن أن عدداً من الدول تصنف روسيا بأنها "تهديد" بل "خصم عسكري". ورأت الوثيقة أن من الضروري القيام بتحديث الجيش لتحقيق الردع. ونصت الوثيقة على أن من حق روسيا اتخاذ إجراءات مناسبة وغير مناسبة لمنع وإحباط أي أعمال عدائية تشكل خطراً على سيادتها ووحدة أراضيها. وبالقياس على الحالة الأوكرانية، فإن الجانب الروسي ارتأى أن الحل العسكري هو الطريق الأنسب لتحييد المخاطر التي تتعرض لها روسيا من هذه الجبهة.

ج. **تزايد حجم المخاطر النووية التي تواجهها روسيا** :أكدت الوثيقة تصاعد حجم المخاطر النووية التي تواجه روسيا، وشددت صراحةً على أن دول حلف الناتو تتدرب على سيناريوهات استخدام السلاح النووي ضد روسيا، بشكل يزيد مستوى المخاطر العسكرية التي تواجهها البلاد.

د. **خطط لتدمير روابط روسيا مع الحلفاء التقليديين** :أوضحت الوثيقة أن بعض الدول تبذل جهوداً بهدف تأجيج عمليات تفكيكية داخل رابطة الدول المستقلة، التي تتكون من 12 جمهورية سوفييتية سابقة، ومنها أوكرانيا. ورأت الوثيقة أن الهدف من وراء ذلك هو تدمير روابط روسيا مع حلفائها التقليديين.

هـ. **اتساع دائرة وحجم التهديدات غير العسكرية للدولة** :شددت الوثيقة على أن دائرة التهديدات التي تتعرض لها روسيا اتسعت لتشمل أبعاداً غير عسكرية، مثل تهديدات الأمن السيبراني، واستخدام عدد من الدول الأجنبية التكنولوجيا للتدخل في شؤون البلاد الداخلية، وتزايد الاعتماد على الدولار في الداخل الروسي. ولفتت الوثيقة إلى أن هذه التهديدات غير التقليدية، لا تنفصل عن التهديدات العسكرية التقليدية، على اعتبار أن العدو واحد. وفي ضوء تفاعلات الأزمة الأوكرانية، فإن ما يجري من استخدام أدوات غير عسكرية على نطاق واسع لمعاقبة روسيا على تدخلها العسكري في أوكرانيا، يرسخ القناعة الروسية بأن روسيا تتعرض لتهديدات أمنية تقليدية وغير تقليدية متزامنة.[22]

الاستنتاجات والتوصيات:

1. تعد وثيقة العقيدة العسكرية أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها للدولة، وعلى ضوئها توضع القواعد الأساسية للإستراتيجية العسكرية للدول.

2. عبرت وثائق العقيدة العسكرية الروسية المتعددة، منذ انهيار الاتحاد السوفييتي، عن واقع الحكم في روسيا، وعن موقع هذه الدولة في النظام الدولي، وعن نظرتها إلى نفسها وإلى مستقبلها، وإلى حركة الدول الأخرى التي تتنافس معها في الساحة الدولية.

3. من خلال مقارنة وثائق العقيدة العسكرية الروسية الصادرة منذ عام 2000 وصولاً إلى وثيقة 2021، يتضح أن هناك تحولاً في الفكر العسكري لروسيا وهذا التحول تزامن مع تغير النخب الحاكمة منذ مطلع القرن الحادي والعشرين بوصول نخب حاكمة جديدة لها رؤى وتطلعات تقوم على ضرورة استعادة روسيا لمكانتها العالمية.

4. تباينت كل عقيدة عسكرية عن الأخرى من ناحية المضمون، من خلال تحديد مصادر الخطر على الدولة، وأشكال هذه المخاطر والتهديدات، كما من ناحية روحية الإستراتيجية، وما يظهر فيها من مستوى ثقة الدولة بنفسها وبقدرتها على خدمة الأهداف المرسومة في التخطيط الإستراتيجي للأمن القومي .

5. إن القاسم المشترك بين وثائق العقيدة العسكرية الروسية التي تطبقها روسيا منذ 2009 وحتى الان هو شعورها المتزايد بالخطر الوجودي من توسعة واقتراب حلف الناتو من الأراضي الروسية.

6. لقد حققت العقيدة العسكرية الروسية الجديدة عدة مكاسب إستراتيجية لروسيا تمثلت في استعادة روسيا لعناصر القوة والقدرة على المبادرة التي فقدتها في مطلع تسعينات القرن الماضي، حيث لم تعد روسيا تلك الدولة المتراجعة قواها عسكرياً وإقتصادياً والملزمة بقبول ما تفرضه عليها الولايات المتحدة الأميركية المنتصرة في الحرب الباردة.

References:

1. Al-Hayali, Nizar Ismail, Yassin, Ammar Hamid: A Reading of the Russian Military Doctrine Between the Past and the Present, Journal of International Studies, University of Baghdad, 2013.
2. Nayouf, Salah. Introduction to the strategic understanding, Arab Open Academy, Copenhagen, 2008, pp. 70-71.
3. Muhammad Fathi Amin, Dictionary of Military Terms, 2nd Edition, Baghdad, Military Press, 1988, p. 1.
4. Belkhirat, Hussein. Geopolitical transformations and the military doctrine of the Algerian army, The Arab Journal of Humanities and Social Sciences, Issue 3, September 2018, p. 196.
5. Mahfouz, Muhammad Jamal al-Din. The Introduction to Islamic Military Doctrine and Strategy, Egyptian General Book Organization, 1st edition in 1976, p. 23.
6. Swaid, Yassin. Military art, its origins and sources, Publications Company for Publishing and Distribution - Beirut - Lebanon, second edition 1990 AD, p. 357.
7. Cordesman, Anthony. Lessons in Modern War, T. Abdul Halim or Ghazala, Dar Rose Al-Youssef, Cairo, 1st edition in 1997, p. 23.
8. Mohamed Fahmy, Abdel Qader. The Introduction to the Study of Strategy, Al-Sanhouri Library, Baghdad, 1st edition in 2004, p. 37.
9. Abdul Karim Ahmed, Wajdi. The role of the Islamic military doctrine in securing the legitimate rights of the nation, Aviation and Defense Magazine, Issue 44, Yemeni Air Force and Air Defense Command, Yemen, September 2009, pp. 19+14.
10. Alfred, H. Bume, The art of war on land, New Delhi, 1979, pp.3-5.
11. Dagestani, Muhammad Abdul Qadir. Military theory, military doctrine, and military doctrine - an analytical study, including the development of military theories throughout

the history of the art of war, Academic House for Publishing and Distribution, Jordan, Amman, 1st edition in 2019, pp. 81-82.
12. Elaraby, Samir Ait. The Algerian Military Doctrine between Limitations and Challenges, an article published on the Internet on December 24, 2017, Al-Taraqi Center for Strategic Studies, Algeria, at:
https://altaraqicenter.org
13. Al-Ammar, Moneim Sahi. The New Iraqi Military Doctrine, "A Study of Its Forming Systems", Journal of Political Issues, College of Political Science, Al-Nahrain University, Issues 23-24, 2011, pp. 15-18.
14. Tawfiq, Saad Hakki. Nuclear Strategy after the Cold War, Dar Zahran for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 1st Edition, 2008.
15. El Sabaa, Abdel Karim and Haj, Miloud Amer. The role of the military determinant in influencing Russia's strategic performance in the 21st century AD, Dafater al-Siyasa wa al-Qanun, Algeria, Volume 13, Issue 1 of 2021, p. 461.
16. Haddad, Asmaa. The Russian Strategy in Managing the Ukrainian Crisis, "Analysis of the Hybrid War Model", Ph.D. Thesis, Faculty of Political Science and International Relations, University of Algiers 3, year 2018-2019, p. 207.
17. Mehdi, Engy. The development of the Russian military doctrine, "A Study in the Russian Global Role", Journal of the Faculty of Economics and Political Science, Cairo University - Faculty of Economics and Political Science, Volume 18, Issue 4, October 31, 2017.
18. Murad. Russia's new regional policy, "Ukraine Study", Master Thesis, Faculty of Political Science and International Relations, University of Algiers 3, 201-2015, pg. 72.
19. Mukhalliyah, Al-Shaimaa. The new Russian military doctrine and the future of Russia's relations with the West (2000/2014), Master's thesis, Faculty of Law and Political Science, University of May 8, 1945, Guelma, year 2015-2016, p. 97.
20. Ghazi, Diaa El-Din. Egyptian-Russian Relations and Their Impact on Middle East Issues, Dar Al-Arabi for Publishing and Distribution, Cairo, 1st edition in 2021, p. 71.
21. Dahman, Qasim. Russian Foreign Policy in Central Asia and the Caucasus, E- Kutub Ltd Publications, London, 1st Edition, January 2016, pp. 74-77
22. Adly, Ahmed. How did the Russian military doctrine change before the Ukrainian war? Interregional for Strategic Analysis, Abu Dhabi, March 1, 2022.